« شو طلع معنا ؟
حزيران 2021

المشاركة السياسية للمرأة...

معوّقات بالجملة ولا مشاريع جدية

في أمرٍ هلّل له بالبعض، ووُصِف بالإنجاز، أصبح للبنان خلال الشهر الأخير، وزيرة خارجية "أنثى" في سابقةٍ من نوعها، هي زينة عكر، التي أصبحت تجمع ثلاثة مناصب في حكومة تصريف الأعمال في آنٍ واحد، إذ إنّها تشغل أيضًا موقعي نائبة رئيس الحكومة، ووزيرة الدفاع، الذي كانت للمناسبة أيضًا أول امرأة تحتلّه.

إلا أنّ هذا الأمر أبعد ما يكون عن "الانتصار"، وبطبيعة الحال أبعد ما يكون عن "المساواة" التي ينصّ عليها الدستور. فقد جاء اختيار عكر لاستلام المنصب "بالوكالة"، لا "الأصالة"، في حكومة تصريف أعمال مستقيلة أصلاً ومحدودة الصلاحيات، وبعدما "أجبِر" وزير الخارجية شربل وهبة على تقديم "طلب إعفاء من مهامه"، نتيجة تصريحات أطلقها، واعتُبِرت مسيئة إلى المملكة العربية السعودية، وكادت تتسبّب بأزمةٍ دبلوماسية مع دول الخليج بصورة عامة.

ما حصل مع عكر، وتصوير الأمر على أنّه "إنجاز" يعكس، في مكانٍ ما، العقلية "الذكورية" التي لا تزال تتحكّم بالواقع العام في لبنان، حيث يتمّ "التهليل" لأمورٍ لا معنى ولا قيمة لها على أرض الواقع، وعلى مستوى المشاركة السياسية المأمولة والمستحقّة للمرأة اللبنانيّة، خصوصًا في بلدٍ ينصّ دستوره صراحةً على أنّ الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، ولو أنّه نصّ يبقى حبرًا على ورق في الكثير من المستويات.

لـ"إنجاز" عكر سوابق في العقلية "الذكوريّة" في التعاطي مع الأمور، لناحية التهليل المُبالَغ به لـ"إنجازات" هي في واقع الأمر، أقلّ بكثير من "الحدّ الأدنى" المطلوب. هذا ما حصل مثلاً في الانتخابات النيابية الأخيرة، حين وصلت ستّ سيّدات فقط إلى الندوة البرلمانية، جنبًا إلى جنب 122 نائبًا ذكرًا، بعدما استُخدِمت النساء في بعض اللوائح، ولا سيّما "الحزبيّة" منها بمثابة "رافعة عدد" ليس إلا، من دون أن يثني ذلك البعض عن الاحتفاء بـ"انتصار" مزعوم.

وبرز الأمر نفسه مثلاً عندما تشكّلت حكومة حسّان دياب، وضمّت في صفوفها ستّ وزيرات من أصل 24، مع أنّ الأمر شكّل في مكانٍ ما "قفزة إلى الأمام"، رغم ابتعاده كلّ البُعد عن منطق "المساواة". إلا أنّ مشكلته أنّه لم يأتِ ليترجم توافقًا على "كوتا" معيّنة للنساء في الحكومات مثلاً، بل أقرب إلى "ضربة الحظّ"، إذ لا شيء يمنع أن تكون الحكومة المقبلة "حكرًا" على الرجال، مثلها مثل الكثير من الحكومات التي تعاقبت على البلاد في السنوات القليلة الماضية.

يحصل كلّ ذلك في وطنٍ لا تزال نساؤه تخوض معترك "النضال" للحصول على الحدّ الأدنى من حقوقهنّ البديهيّة والطبيعيّة، لكنّهن يواجهن معوّقات بالجملة، وغياب الإرادة السياسيّة الجادّة والفعليّة في تحقيق التغيير، رغم الكثير من المؤشّرات "المبشّرة"، التي تدفع باتجاهه بعض التجارب الرائدة، التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية، لكنّها لم تترجَم حتّى الآن، بنصوص قانونيّة واضحة "تكرّس" مقاربة نوعيّة جديدة في التعاطي مع المشاركة السياسية للمرأة.

« العناوين »

واقع «مُرّ» لنساء لبنان

بحث في الأسباب.. قانون الانتخاب أولاً

«انتفاضة» مبشّرة لنساء لبنان

موقف لادي

واقع «مُرّ» لنساء لبنان

يُعتبَر لبنان الدولة الأولى في المنطقة العربيّة التي كرّست حقّ الترشح والتصويت للنساء، وذلك في العام 1952، نتيجة نضال "نسوي" بدأ منذ ما قبل الاستقلال، واستمرّ بعده، علمًا أنّ الأمر تطلّب أكثر من عشر سنوات لتصل أول امرأة، وهي ميرنا البستاني، إلى البرلمان في العام 1963، ولو أنّ الأمر حصل على طريقة "التزكية"، لشغل الكرسيّ الذي كان يتولاه والدها النائب ورجل الأعمال البارز إميل البستاني قبل وفاته.

ولعلّ المفارقة اللافتة في هذا السياق أنّ معظم النساء اللواتي انتُخِبن بعد البستاني، وحتى اليوم إلى حدّ ما، انطلقن من القاعدة نفسها، وهي "ملء الشغور" الذي تركه الرجل، ومن الأمثلة على ذلك نائلة معوّض التي عُيّنت في البرلمان عام 1991 بعد اغتيال زوجها الرئيس رينيه معوض، وكذلك صولانج الجميل، أرملة الرئيس بشير الجميل، علمًا أنّ المرأتين عادتا لتنسحبا من الحياة النيابية بعد بلوغ نجليهما، ميشال معوض ونديم الجميل، السنّ القانونيّة التي تؤهّلهما للترشح وبالتالي دخول البرلمان.

وإلى هذه المفارقة التي تؤكد "العقليّة الذكوريّة"، معطوفةً على "التوريث السياسيّ"، مفارقة أخرى تستحقّ الانتباه، تكمن في أنّ لبنان الذي كان "رائدًا" في منح النساء حقّ التصويت والترشح، يقبع اليوم في العام 2021، في أسفل القائمات الدولية الخاصة بنسب المشاركة السياسية للمرأة، حيث لا تتخطّى نسبة الإناث اللبنانيات في المجلس النيابي 4.6 في المئة، و5.4 في المئة في المجالس البلدية علماً أنّ لبنان يحتلّ المرتبة 147 من أصل 149 دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين لناحية التمثيل السياسي للنساء.

أكثر من ذلك، تشير الإحصائيات والدراسات إلى أنّ هذه الفجوة النوعيّة والطبقيّة الواضحة لغير صالح النساء ليست محصورة بالمُطلَق على المستوى السياسي الوطني، فهي تشمل مؤسسات الدولة كافة، ولو أنّ نسبة الإناث في الإدارات العامة وصلت إلى 45 في المئة بعد نضال طويل وضغوط قصوى، إلا أنّها لا تتخطى 21 في المئة في أحسن الأحوال في وظائف الفئة الأولى، في حين أنّها لا تتجاوز 3.6 في المئة في عديد قوى الأمن الداخلي، و4.7 في المئة في عديد الأمن العام.

وإذا كانت السلطة القضائية تشكّل فسحة الأمل والاستثناء الوحيد حيث تصل نسبة الإناث إلى 47.5 في المئة، وفق بيانات نشرتها المفكرة القانونية، فإنّ الواقع في الاتحادات والنقابات يبدو "سلبيًا" بالمُطلَق، حيث يبرز ضعف تمثيل المرأة بشكل واضح، حتى في تلك التي تشكّل المرأة جزءًا أساسيًا من قوتها العاملة، على غرار نقابة المحامين في بيروت مثلاً التي تشهد امرأة واحدة في مجلسها المؤلف من 12 عضوًا، والتي لم تشهد في تاريخها سوى نقيبة واحدة وصلت إلى رئاسة مجلس النقابة في العام 2011، في "سابقة" لم تتكرّر منذ ذلك الوقت.

بحث في الأسباب.. قانون الانتخاب أولاً

لا شكّ أنّ "العقلية الذكورية" السائدة في المجتمع تتحمّل المسؤولية الأساسية في الواقع الضعيف للمشاركة السياسية للمرأة، حتى أنّ هناك من يحمّل بعض النساء مسؤولية مضاعَفة في "تكريس" هذا الواقع، من خلال الرضا بـ"التبعية" للرجل، بوصفه صاحب الكلمة الفصل في البيت وخارجه، لكنّ الصحيح أنّ هذه "العقليّة" ليست سوى "تفصيل" في المشهد، الذي تكرّسه العديد من القوانين التمييزية، وعلى رأسها قانون الانتخاب، والممارسات الذكوريّة.

بهذا المعنى، لا تزال المشاركة السياسية للمرأة تواجه سلسلة من المعوّقات والتحدّيات، بينها تحدّيات قانونيّة، مثل قوانين الأحوال الشخصية في ظل غياب إطار عام يرعى الأحوال الشخصية وفقاً لقوانين مدنية موحدة تكرّس المساواة بين الرجال والنساء، فيما يعطي الدستور صلاحيات واسعة للمؤسسات الدينية الطائفية للتحكم في جميع الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث وغيرها. ولا يبدو قانون الجنسية الذي لا يزال يحرم المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي من إعطاء جنسيتها لأطفالها أفضل حالاً، فضلاً عن قوانين العمل وغيرها من القوانين المتعلقة بالمواطنة والتي تكرس التفرقة بين المواطن والمواطنة.

وتوازيًا مع التحديات القانونية، ثمّة تحديات سياسية لا تقلّ شأنًا، منها على سبيل المثال لا الحصر الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في تعميق الفجوة بين الرجال والنساء، من خلال عدم تبنّي المرأة وقضاياها بالشكل المطلوب، علمًا أنّ بعض الأحزاب النافذة، والتي كرّست هذه التفرقة في الانتخابات الأخيرة، حين تعاملت مع النساء وكأنّها "ديكور" للوائحها، لا تتوانى عن "تبرير" بمواقفها ببعض الاعتقادات الخاطئة، من قبيل أن السياسة هي حكر على الرجال، وأن للنساء حظوظاً أقلّ بأن يتم انتخابهن، وبأن قرارهن السياسي ليس مستقلا بل يتأثر بمواقف الرجال في حياتهن، فضلاً

عن مقولة إنّ العمل النيابي وما يتطلبه من "واجبات" لا "يلائم" النساء في لبنان، رغم ما ينطوي ذلك على "قصر نظر" وتحريف لمفهوم العمل العام بحدّ ذاته.

وتُضاف إلى هذه التحدّيات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة، تحدّيات أخرى بينها اقتصاديّة، حيث لا تخفى على أحد السيطرة والهيمنة الذكورية المُطلَقة في سوق العمل، علمًا أنّ مشاركة المرأة في العمل لا تتعدّى 27 في المئة مقابل 73 في المئة للرجل، أي ثلاث مرات أقل من الرجل، وفقًا لدراسة لموقع الإحصاء المركزي. أكثر من ذلك، تميل النساء إلى العمل في القطاع غير النظامي في ظل غياب الحماية الاجتماعية. وتقل فرص مشاركتهن والتعبير عن آرائهن في الحوار الاجتماعي والسياسي. وتواجه النساء عددًا من القيود القانونية والثقافية والاجتماعية التي تحد من قدرتهن على الالتحاق بسوق العمل وامتلاك الأصول والحصول على فرص العمل الأعلى أجرًا.

ويبقى قانون الانتخاب، من دون منازع، "العائق" الأكبر أمام المشاركة السياسية للمرأة، وهو ما ينطبق على قانون الستين الأكثري الذي حكم البلاد لسنوات طويلة، وكان شأنه شأن معظم القوانين الأكثرية، إقصائيًا للمرأة، استنادًا إلى كلّ التحديات السالفة الذكر، ولكن أيضًا على قانون الانتخاب 44/2017، الذي جاء دون التوقعات والطموحات، رغم استناده إلى "نسبيّة" سرعان ما تبيّن أنّها "مشوّهة" وغير حقيقيّة، فضلاً عن كونه حمل بين ثناياه الكثير من "الألغام" التي حالت دون رفعه من نسبة المشاركة السياسية للمرأة، وبالتالي وصولها إلى الندوة البرلمانية.

فمع أنّ هذا القانون اقترن، عند صدوره، بحماسة نسائية غير مسبوقة لخوض السباق الانتخابي، وهو ما تجلّى بوصول عدد المرشحات إلى 113 امرأة، قبل أن تنسحب 27 مرشحة عند إقفال مهلة إعلان اللوائح، ليبلغ العدد النهائي للمرشحات على اللوائح 86 امرأة من أصل 597 مرشحًا، بزيادة أكثر من سبعة أضعاف مقارنة بانتخابات عام 2009. إلا أنّ النتائج جاءت "مخيّبة" للآمال، حيث لم تتخطّ نسبة الإناث الفائزات 4.6 في المئة، وهو رقم يتّفق الخبراء على أنّه هزيل جدًا، علمًا أنّ خمس نساء من أصل الفائزات الستّ ينتمين إلى أحزاب، ما أسهم في فوزهنّ، وواحدة فقط هي الإعلامية بولا يعقوبيان خاضت الانتخابات على لائحة المجتمع المدني وتمكّنت من خرق لوائح السلطة.

وإن دلّت هذه الأرقام على شيء، فعلى أنّ قانون الانتخاب، وبخلاف ما تمّ تصويره في بادئ الأمر، شكّل على المستوى العملي عائقًا مُضافًا على صعيد المشاركة السياسية للمرأة، ويعود ذلك لأسبابٍ واعتبارات كثيرة بحسب الخبراء الانتخابيين، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، غياب الكوتا النسائية التي لا بدّ منها كتدبير مؤقت مرحليّ بالحدّ الأدنى، وقد اعتمدتها أكثر من 86 دولة أجنبية وعربية، والصوت التفضيلي الواحد الذي مُنِح للمقترعين ما حولّ النساء إلى مجرد رافعة عدد في بعض اللوائح ولا سيما المحسوبة على السلطة، والنسبية المشوّهة التي قوّضت حظوظ النساء فضلاً عن الأقليات. ويُضاف إلى ذلك التمويل الانتخابي، الذي يشمل في آن واحد رسم الترشيح المرتفع وسقف الإنفاق العالي، وهو ما عزّزا مواقع أصحاب رؤوس الأموال على حساب غالبية النساء، وأدّى بالتالي إلى غياب تكافؤ الفرص بين المرشحات والمرشحين.

«انتفاضة» مبشّرة لنساء لبنان

رغم كلّ التحديات والمعوّقات السالف ذكرها، ثمّة بعض المؤشّرات "الواعدة" التي يمكن الإشارة إليها، باعتبارها قد تفتح الباب أمام تغيير "نوعيّ" تتصدّى له النساء المناضلات أنفسهنّ، اللواتي ينتفضن ضدّ الواقع الذي يحاول أسرهنّ في "زنزانة" المجتمع وعقليّته وتقاليده. ولعلّ ثورة السابع عشر من تشرين الأول 2019 توّجت، بهذا المعنى، مسارًا نضاليًا حقوقيًا واسعًا، بعدما نجحت النساء في فرض أنفسهنّ على الأجندة، من خلال احتلالهنّ صدارة المشهد، وإعادة الوهج لقضاياهنّ التي نالت حصّة الأسد من المواكبة، ولا سيّما عبر قنوات الإعلام الأجنبيّ.

ولا يُنظَر إلى هذه الانتفاضة بشكلٍ "منعزِل" عمّا سبقها وتلاها، حيث يرى كثيرون أنّ هذه الثورة جاءت لتعكس نبضًا جديدًا في الشارع النسوي اللبناني هو سابقٌ لها، الأمر الذي تُرجِم من خلال نقلة هامة على صعيد الخطاب، فضلاً عن بعض التغييرات على المستوى القانونيّ، كما حصل مثلاً في إطار قانون العنف الأسري وغيره، ولو أنّها كلّها تبقى مجرّد "بداية" تحتاج إلى استكمال ومتابعة للوصول إلى الغاية المنشودة، علمًا أنّ "الإنجاز" الأهمّ يبقى في هذا الطريق، هو كسر الصورة النمطية المعروفة عن المرأة اللبنانية، بأنها الجميلة التي لا تهتمّ سوى بأناقتها وأبرز صيحات الموضة، وهو ما ثبُت زيفه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المطالب النسوية التي لقيت زخمًا واسعًا في مرحلة الثورة تتّحد خلف شعارات تبدو "موحّدة" إلى حدّ بعيد، من المطالبة بإلغاء القوانين التي تميز ضد النساء، والدعوة إلى حمايتهنّ من العنف بدون تمييز، والدعوة إلى وضع قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية يضمن المساواة، والدعوة إلى تجريم التحرش الجنسي، فضلاً عن الكوتا النسائية وحق إعطاء الجنسية، والتمتع بالكرامة والتحرّر من الظلم والعنف، وغيرها من المبادئ والثوابت للحراك النضاليّ والحقوقيّ النسويّ اللبنانيّ.

موقف لادي

ليس خافيًا على أحد أنّ "لادي" لطالما كانت وستبقى إلى جانب النساء في نضالهنّ المشروع والمحق، بل هي من "المحرّضين" على رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة، ورفع الوعي بأهمية هذه المشاركة، وانعكاساتها وتبعاتها الإيجابية على العمل العام بصورة عامة. وعلى مدى سنوات، أطلقت "لادي" العديد من الحملات المناصرة للمرأة، والرافضة للعقلية الذكورية التي تحصرها بنطاق معيّن، لعلّ أبرزها كانت حملة "سيدات مشاركات في العمل السياسي" التي نفذتها قبل سنتين، والتي توخّت من خلالها إيصال رسالة إلى النساء بوجوب عدم الاستسلام للعقلية الذكورية المسيطرة على المجتمع، والانطلاق نحو تغيير هذا الواقع.

وتعتبر "لادي" أنّ قانون الانتخاب يلعب دورًا أساسيًا في "النضال" نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ولذلك فهي تدعو لسلسلة من التعديلات على القانون الانتخابي بما يضمن رفع حظوظ النساء في الفوز رغم كلّ المعوقات التي تواجههن، ومن هذه التعديلات على سبيل المثال لا الحصر، اعتماد الكوتا النسائية ضمن النظام الانتخابي النسبي، وإعادة النظر بالنظام الانتخابي والدوائر المعتمدة فيه، وخفض رسم الترشيح وسقف الإنفاق الانتخابي لتحقيق المساواة، إضافة إلى السماح بالتصويت في أماكن السكن، كما تعزيز حضور المرأة في هيئة الإشراف.

وبالنسبة إلى "لادي"، فإنّ دورًا لا يقلّ شأنًا على هذا الصعيد ينبغي أن تلعبه الأحزاب السياسية والنقابات في داخلها بالمقام الأول، وذلك عبر تبنّي قضايا النساء وتحويلها لقضايا رأي عام، إضافة إلى تفعيل دورها لناحية تقديم مقترحات قوانين تلغي أشكال التمييز ضد النساء، إضافة إلى تعزيز الحضور النسويّ في المواقع القيادية داخل الأحزاب، بعيدًا عن "الهيئات النسائية" التي تختزل دور النساء بشكل واسع.

وتدعو "لادي" الإعلام إلى أن يلعب دوره على صعيد مناصرة النساء وقضاياها أيضًا، وذلك من خلال تبنّي قضاياها المحقة، ولا سيما تلك الجندريّة منها، والإضاءة عليها بشكل مستمرّ، إضافة إلى إعطاء حيّز أكبر للمرشحات في المقابلات الإعلامية والبرامج السياسية، في فترة الانتخابات، وهو ما لم ينعكس مثلاً في الاستحقاق الانتخابي الأخير، حيث كانت كلّ إطلالة مقابل "بدل"، ما أسهم في "تقييد" حضور النساء في الإعلام.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

تم انتاج هذه المادة بدعم مالي من مؤسسة هينرش - بُل مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي الجمعية اللبنانية من أجل ديمقلراطية الانتخابات وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات © 2021

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb